International Journal for Research in Education

Volume 44
Issue 3 *Vol.44, Issue 3 - October 2020*

Article 9

2020

A Proposed Conceptualization for Applying Legal Education at Northern Border University

Saud R. Alrwaili
Northern Border University, Saud951@hotmail.com

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/ijre

Recommended Citation
Alrwaili, Saud R. (2020) "A Proposed Conceptualization for Applying Legal Education at Northern Border University," *International Journal for Research in Education*: Vol. 44 : Iss. 3 , Article 9.
Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/ijre/vol44/iss3/9

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in International Journal for Research in Education by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact j.education@uaeu.ac.ae.

UAEU كلية التربية College of Education
جامعة الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates University
IJRE

المجلة الدولية للأبحاث التربوية
International Journal for Research in Education

Vol. (44), issue (3) October 2020 المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

A Proposed Conceptualization for Applying Legal Education at Northern Border University

تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية

Received تاريخ الاستلام	22/10/2019	Accepted تاريخ القبول	28/12/2019	Published تاريخ النشر	1/10/2020

DOI : http://doi.org/10.36771/ijre.44.3.20-pp294-318

Dr. Saud R. Alrwaili
Northern Border University,
Kingdom of Saudi Arabia
saud.alrwaili@nbu.edu.sa

د. سعود رغيان الرويلي
جامعة الحدود الشماليّة
المملكة العربية السعودية

حقوق النشر محفوظة للمجلة الدولية للأبحاث التربوية
ISSN 2519-6146 (Print) ISSN 2519-6154 (Online)

A Proposed Conceptualization for Applying Legal Education at Northern Border University

Abstract

The purpose of this study was to identify the reality of applying legal education at Northern Border University from students' perspectives. A related purpose was to explore the differences between the students' according to gender and major and develop a proposed conceptualization of the application of legal education at the Northern Border University. A total of 227 male and female students responded to a questionnaire. The study concluded that the application level of legal education at Northern Border University was medium. The study also showed no statistically significant differences in the application of legal education attributed to students' gender while there was a significant difference attributed to students' major. The differences were in favor of students in humanities majors. The study presented a proposed conceptualization for the application of legal education at the Northern Border University.

Keywords: legal education, law, faculty member, courses, student activity, Northern Border University

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطلبة، والكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول مدى تطبيقها تعزى لمتغير الجنس، ومتغير التخصص، بالإضافة إلى تقديم تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث طُبِّقت أداة الاستبانة على عينة طبقية بلغت (227) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطلبة جاءت بدرجة متوسطة، كما توصلت إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير الجنس، وكذلك توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير التخصص، وجاءت الفروق لصالح التخصص النظري، وكما قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية.

الكلمات المفتاحية: التربية القانونية، القانون، عضو هيئة التدريس، المقررات الدراسية، النشاط الطلابي، جامعة الحدود الشمالية

مقدمة

يشهد العالم اليوم تغيرات في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما يترتب على ذلك تعقيد سلوك الأفراد في المجتمعات وظهور بعض السلوكيات الجديدة التي تحتاج إلى ضبط؛ لتمتثل لمعايير وقواعد هذه المجتمعات. حيث يشير القريشي (2011) بأنه ازدادت أهمية الحاجة لضبط المجتمعات الحديثة عندما ظهرت الصناعة، وتعقدت الحياة المدنية، وتشابكت علاقات الأفراد، وتنوعت المصالح والمنافع المتبادلة فيما بينهم، مما نتج عن ذلك ظهور القانون لضبط هذه المجتمعات، وبذلك أصبح من أهم وسائل الضبط الاجتماعي.

ويعد القانون نظاماً يراقب المجتمع الإنساني لاحتوائه على عدد من القواعد المنظمة للعلاقة بين أفراد المجتمع حيث تلزمهم باتباعها، وفي حين من يخرج عليها يعاقب من الأجهزة الرسمية في الدولة، حيث تزداد أهمية القانون كلما ازداد المجتمع تعقيداً وتنوعت أنشطة الأفراد فيه (الخميسي، 2005). كما أنه يتميز باستمداد سلطته الإلزامية من سلطة الدولة، وخلفياتها العقائدية والفكرية، كما يعد عاماً في إطار ثقافة المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يعد ملزماً ومتخصصاً (الفالح، 2003).

وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمجال من أهم مجالات التربية العامة وهي التربية القانونية، وذلك لأهمية القانون والوعي به، حيث برزت ضرورة إدخالها في مراحل التعليم المختلفة، نظراً لمبررات تتمثل في أن المجتمعات سريعة التطور وظروفها متغيرة وتتطلب قوانين جديدة، وبالتالي يكون هناك ضرورة للحوار والمناقشات حول هذه القوانين، فتكون المؤسسات التربوية ومنها الجامعات مساعدة بشكل مباشر لهذه المناقشات والحوارات (جيدوري والعنزي والرويلي، 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التربوية وخاصة مؤسسات التعليم الجامعي في المجتمعات المعاصرة تتطلع إلى تنمية وعي الطلبة لإيجاد جيل يتفاعل مع مجتمعه، حيث تعمل على إكسابهم المهارات والمفاهيم الأساسية التي تتلاءم مع المجتمع المعاصر عن طريق توجيههم وتدريسهم بطرق حديثة لممارسة حقوقهم وواجباتهم بطريقة واعية وموجهة للوصول إلى المصلحة العامة والحفاظ عليها (القريشي،2011).

ويؤكد عساف (2017أ) أن من أهم الأهداف الاجتماعية للجامعة هي زيادة الوعي والتثقيف القانوني من خلال المشاركة ورفع الوعي، وتكوين العقلية المدركة لمشكلات وقضايا المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة، باعتبار أن الجامعة أداة لتعويض النقص في جهات الاختصاص، مما يؤكد أدوارها التثقيفية.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

وتعددت تعريفات التربية القانونية، حيث يراها الأحمد وعبدالله (2012) بأنها برامج تضعها الحكومة لتوعية وتنشئة أفراد المجتمع على القانون وغاياته ومدى الحاجة لوجوده، وأنه لم يوضع إلا لحمايتهم وتنظيم حقوقهم وضمان استحصالها. كما حددها الأغا (2014) بأنها العملية المخططة التي تعمل على تزويد المتعلم بالمعلومات والمهارات والاتجاهات المتعلقة بالقانون والتي تجعله يعي الموضوعات القانونية في المجتمع.

ويشير الأحمد وعبدالله (2012) إلى أن التربية القانونية لها دلالات كثيرة أهمها يتمثل في القبول بقواعد القانون بوصفها قواعد موجهة وليست مقيدة، وأخذ الحقوق بطريقة حضارية، والاعتراف المتبادل للحقوق بين الأفراد، وترسيخ فكرة أن القانون يتم وضعه من الإنسان نفسه، كما أن القانون يضمن شيوع القيم الاجتماعية المثلى.

ويرى كل من " جيرلاخ" و " لامبرخت" أن أهداف التربية القانونية تتمثل في تنمية فهم الطلبة لمجتمعهم ونظامه القانوني، وكيفية القيام بنشاطاتهم في إطار القانون. وتوضيح وتنقيح اتجاهات الطلبة وقيمهم، ومدركاتهم بالنسبة للقانون، والأنظمة القانونية. وتنمية قدرات التفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات عند الطلبة (جيدوري وآخرون، 2006).

وقام الباحث بالرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث قام ماسولا Moswela (2008) بدراسة هدفت إلى الكشف عن مدى معرفة المعلمين بمدارس بوتسوانا الثانوية في إفريقيا الجنوبية بالقانون التربوي، حين قامت الدراسة باستخدام أداة الاستبانة، وطبقت على (19) معلماً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قلة من المعلمين على معرفة بالقانون التربوي، حيث تم اكتسابهم لهذه المعرفة من الجامعات الأجنبية ومؤسسات التعليم العالي خارج بوتسوانا.

وقام السيد (2011) بدراسة هدفت إلى التعرف على الثقافة القانونية المناسبة لطلاب الصف الأول الثانوي، وكذلك التعرف على مدى توافر الثقافة القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية واللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الوطنية المقررة على طلاب الصف الأول الثانوي العام، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف هذه المقررات لم تشر إلى الثقافة القانونية بشكل صريح، وكذلك انخفاض مستوى الاهتمام بالثقافة القانونية في تلك المقررات.

وقامت الحرون (2013) بدراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لنشر الثقافة القانونية لدى طلاب بعض الجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث طُبقت استبانة على (505) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف ثقافة طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، كما توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائياً حول مستوى الثقافة القانونية لصالح الذكور، وطلاب الكليات العلمية.

وأجرى كاديروفنا Kadirovna (2013) دراسة هدفت إلى تطوير الثقافة القانونية لدى الطلاب الكازاخستانيين من خلال تطوير محتوى كفاءة المشروع الاجتماعي المتعلق بذلك، واستخدمت الدراسة نموذج الثقافة القانونية المكون من أربعة أجزاء، هي: تعريف الأهداف والمحتوى والتنظيم والكفاءة، وتم تطبيقه على طلاب جامعة ولاية أكتوبي التربوية بكازاخستان، وأظهرت النتائج فاعلية النظام القانوني الذي اقترحته الدراسة في تكوين الثقافة القانونية لدى الطلاب، حيث ظهر ذلك من خلال اتخاذ قرارات قانونية عملية والطريقة الإبداعية في العمل.

في حين أجرى الأغا (2014) دراسة هدفت إلى التعرف على التربية القانونية من حيث مفهومها، وأهدافها، وخصائصها، وأهميتها في مجال مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، وطرق تضمينها في المناهج الفلسطينية، وتحديد أهم أساليب التدريس التي يمكن استخدامها في تعليم التربية القانونية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بضرورة تعليم التربية القانونية في جميع مراحل التعليم.

وقام ديفيد David (2014) بدراسة هدفت إلى التعرف على أهمية التعليم القانوني بين المواطنين في المجتمع الروماني، ووعيهم بأهمية هذه العملية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن إصلاح الوعي القانوني يعكس التعبير المباشر عن المجتمع، حيث إنه من خلال هذا الوعي يحدث تكييف للإصلاحات في المجتمع وتعزيزها وتوجيهها. بالرغم من ذلك، فإن النظام القانوني بالدول الديمقراطية لابد أن يعكس سيادتها وأن يكون مرنًا ومتكيفًا مع الأبعاد الاجتماعية ويتحدد من خلال وعي الخاضعين لهذا القانون. كما أن ربط النظام القانوني بالمعايير الدولية ومستوى الديمقراطية بالمجتمع وفضيلة نشر آليات فعالة لحماية حقوق الانسان وتقدير قيمة الانسان كقيم عليا ترتبط مباشرة بتطور الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع.

وكذلك قام أرويه و ماشفيروه Arwiyah & Machfiroh (2014) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى الوعي القانوني لدى طلاب السنة الأولى المقيمين بالمدينة الجامعية في جامعة خاصة في إندونيسيا، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، وطبقت على عينة بلغت (700) طالباً، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلاب لديهم مستوى وعي قانوني بدرجة متوسطة.

وأجرى عبداللطيف ومعوض ومجاهد (2016) دراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لرفع مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى تصور لرفع مستوى الوعي القانوي لدى المعلمين من خلال برامج إعداد المعلمين في كليات التربية، وأثناء خدمتهم كمعلمين.

وأجرى هي و بان He & Pan (2016) دراسة هدفت إلى التعرف على أسباب ضعف الاعتقادات القانونية لدى الطلاب الصينيين الدارسين لمقرر النظرية السياسية بجامعة سيتشوان،

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

وتوصلت إلى أن الإبداع في نموذج التدريس التقليدي مثل زيادة المناقشة الفصلية بين الطلاب، وتدريس الحالات يزيد من دافعية الطلاب للتعلم، ويحسّن أثر التدريس، مما سيكون لذلك أثراً إيجابياً على فهم الطلاب للمفاهيم القانونية، والاقتناع بها، والتعرف على روح القانون، وتكوين وعي قانوني، وبناء معتقدات قانونية.

كما قام عساف (2017أ) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لدى الطالبات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث طُبقت استبانة على (297) طالبة، وأظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقدير الطالبات لدور الجامعات في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لديهن كانت بدرجة كبيرة، كما أظهرت بأنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق تعزى لمتغير الكلية.

وأجرت الدغمي (2017) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية القانونية وانعكاسها على العنف الجامعي من وجهة نظر الطلبة وأساتذة الدراسات الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال تطبيق أداة المقابلة على ثمانية من أعضاء هيئة التدريس، وأداة الاستبانة على (534) طالباً وطالبة في ثلاثة من الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية القانونية جاء متوسطاً من وجهة نظر الطلبة، في حين جاء منخفضاً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت كذلك نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق في تقديرات طلبة الجامعة لمستوى دور الجامعة في تعزيز مفاهيم التربية القانونية والعنف الجامعي تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق في تقديرات طلبة الجامعة لمستوى دور الجامعة في تعزيز مفاهيم التربية القانونية والعنف الجامعي تعزى لمتغير الكلية، لصالح كلية القانون والشريعة.

كما أجرى عساف (2017ب) دراسة هدفت إلى التعرف على دور المعلمين في المدارس الحكومية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى طلبتهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث طُبقت استبانة على (955) معلماً، وتوصلت الدراسة إلى أن دور المعلمين في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى طلبتهم جاء بدرجة متوسطة أقرب إلى الضعيفة.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح صلتها بمجال الدراسة الحالية إجمالاً، إلا أنه لوحظ أن معظم الدراسات ركزت على قانون المؤسسة التعليمية كدراسة الدغمي (2017)، ودراسة عبداللطيف ومعوض ومجاهد (2016)، ودراسة الحرون (2013)، ودراسة ماسولا Moswela (2008)، بينما الدراسة الحالية تركز على قوانين وأنظمة المجتمع التي وضعتها الدولة، حيث قدمت

تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية يهدف إلى رفع مستوى الوعي القانوني للطلبة بأنظمة وقوانين مجتمعهم. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة والخلفية النظرية لها، وكذلك في المنهج المتبع وتصميم أداة الدراسة وتفسير نتائجها، وتقديم التصور المقترح.

مشكلة الدراسة

تمر المملكة العربية السعودية بتطور سريع في جميع الجوانب الحياتية، مما نتج عن ذلك سن قوانين جديدة تتناسب مع هذا التطور، حيث صدرت الموافقة في الآونة الأخيرة على تشريع وتطبيق عدد من القوانين، فعلى سبيل المثال وليس الحصر تمت الموافقة على قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية بمرسوم ملكي رقم (م/17) وتاريخ 1428/3/8، وقانون المخالفات المرورية، وقانون التحرش الجنسي وغيرها (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2019). ويعد رفع الوعي الذاتي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع السعودي هدفاً استرايجياً، حيث انطلقت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 واعتمدت في أحد محاورها على بناء مجتمع حيوي لدى أفراده القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016).

وتجدر الإشارة إلى أهمية تطوير المؤسسات المجتمعية من خلال إعاة النظر بشكل دوري في أنظمتها وبرامجها وأساليبها لتواكب التطورات، وتعد مؤسسات التعليم الجامعي من أهم هذه المؤسسات التي ينبغي أن تراجع بشكل مستمر أهدافها والقضايا التي تتناولها، ومن ذلك دورها في زيادة الوعي لطلبتها من خلال التربية القانونية، ولاسيما أن المهارات القانونية هي من أهم المهارات الحياتية لدى الطلبة، وهذا ما أكدته دراسة الحلوة (2014) في أن المهارات القانونية تعد أهم المهارات الحياتية المتطلبة لطلبة الجامعة ويجب أن يكتسبونها خلال دراستهم الجامعية، وذلك لأن معظم تلك المهارات لا تتوافر لديهم.

وبناء على جميع ما سبق، تبرز الحاجة إلى تقديم تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في الجامعات السعودية، حيث ركزت هذه الدراسة على جامعة الحدود الشمالية، وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما التصور المقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية؟

أسئلة الدراسة

1. ما مدى تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطلبة؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير الجنس، ومتغير التخصص؟
3. ما التصور المقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية؟

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية. تستمد هذه الدراسة أهميتها من مناقشتها لمجال من أهم مجالات التربية وهو مجال التربية القانونية، وكذلك أنها أضافت للمكتبة التربوية تصوراً مقترحاً لتطبيق التربية القانونية في المرحلة الجامعية.

الأهمية التطبيقية. يأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تزويد متخذي القرار وراسمي السياسات التعليمية بجامعة الحدود الشمالية بواقع التربية القانونية في جامعتهم، كما يأمل استفادتهم من التصور الذي اقترحته هذه الدراسة لتطبيق التربية القانونية عند إعدادهم للخطط والبرامج والأنشطة الأكاديمية، كما يمكن الاستفادة من هذا التصور وتطبيقه في الجامعات السعودية الأخرى.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مدى تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطلبة.
2. الكشف عن فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير الجنس، ومتغير التخصص.
3. تقديم تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية.

حدود الدراسة

الحدود البشرية. اقتصرت الدراسة على طلبة المستويين الأخيرين لمرحلة البكالوريوس في كليات الفرع الرئيس بجامعة الحدود الشمالية، وذلك لمرورهم بتجربة التعليم الجامعي كاملة.

الحدود الزمانية. طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني 1440/1439.

الحدود المكانية. اقتصرت الدراسة على كليات الفرع الرئيس بجامعة الحدود الشمالية في مدينة عرعر.

الحدود الموضوعية. اقتصرت الدراسة على موضوع التربية القانونية في التعليم الجامعي.

مصطلحات الدراسة

التربية القانونية. تُعرّف بأنها عملية تعليمية يتم من خلالها إكساب غير المتخصصين بالقانون بالمعارف والمهارات المتصلة بالقوانين والتشريعات والنظم الشرعية والمبادئ والأسس التي تقوم عليها (العويسي، 2011).

ويعرّفها الباحث إجرائياً بأنها إكساب طلبة جامعة الحدود الشمالية المعارف والقيم والمهارات التربوية اللازمة، التي تعمل على تكوين الوعي بالتشريعات والمبادئ والأنظمة القانونية في مجتمعهم، مما يمكّنهم من ممارسة حياتهم بطريقة تنسجم وتتوافق مع هذه الأنظمة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، نظراً لملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة جميع طلبة المستويين الأخيرين لمرحلة البكالوريوس في كليات الفرع الرئيس بجامعة الحدود الشمالية والبالغ عددهم (2272) بناء على إحصائية عمادة القبول والتسجيل بجامعة الحدود الشمالية عام (2019م)، وقد اقتصرت الدراسة على هذين المستويين فقط؛ وذلك لمرور الطلبة بتجربة التعليم الجامعي كاملة.

عينة الدراسة

أُخْتيرت عينة عشوائية طبقية بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة، تكونت من (227) فرداً، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (211) استبانة، وبعد الاطلاع عليها واستبعاد غير الصالح منها أصبح عددها (197) استبانة، وقام الباحث بتطبيق الدراسة بنفسه من خلال توزيع الاستبانة على أفراد العينة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 1440/1439. والجدول 1 يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

جدول 1
توزيع العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، التخصص)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	59	29.9
	أنثى	138	70.1
التخصص	علمي	95	48.2
	نظري	102	51.8
المجموع		197	100.0

أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث صُمِّمت بعد الرجوع للدراسات السابقة والإطار النظري كدراسة السيد (2011)، ودراسة الحرون (2013)، ودراسة عساف (2017أ)، ودراسة الدغمي (2017)، وتكونت في صورتها النهائية من جزأين هما:

الجزء الأول اشتمل على بيانات لوصف العينة وفقاً لمتغير الجنس، والتخصص.

الجزء الثاني اشتمل على عبارات الاستبانة وعددها (35) عبارة حيث قُسِّمت إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي:

1. محور عضو هيئة التدريس، وعدد عباراته (11) عبارة.
2. محور المقررات الدراسية: ويقصد بها مقررات متطلبات الجامعة، وعدد عباراته (7) عبارات.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

3. محور الأنشطة الطلابية وعدد عباراته (7) عبارات.

واعتُمِدَ المقياس التالي لتوضيح درجة الموافقة، حيث يُحْكَم على عبارات الاستبانة ومحاورها، بناء على قيمة المتوسط الحسابي وذلك على النحو التالي: من (1) إلى (1.67) تمثل درجة ضعيفة، ومن (1.68) إلى (2.35) تمثل درجة متوسطة، ومن (2.36) إلى (3) تمثل درجة كبيرة.

صدق الأداة

صدق المحكمين.

قام الباحث بالتأكد من صدق الأداة من خلال عرضها في صورتها الأولية على تسعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في أصول التربية والقانون، لاستطلاع آرائهم حول مدى وضوح صياغة كل عبارة من عبارات الاستبانة، ومدى أهميتها ومناسبتها للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك حذف أو إضافة بعض العبارات، وقد عُدِّلَت صياغة بعض العبارات، وأُضيفت عبارة واحدة بناءً على ملاحظات المحكمين التي اتفق عليها (80%) منهم.

الاتساق الداخلي.

حُسِبَ معامل ارتباط بيرسون؛ لقياس العلاقة بين عبارات الأداة والدرجة الكلية والمحور الذي تنتمي إليه، وجاءت معاملات الارتباط على النحو التالي.

جدول 2

معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية والمحور الذي تنتمي إليه

رقم العبارة	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع الأداة	رقم العبارة	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع الأداة	رقم العبارة	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع الأداة
1	.64 **	.64 **	12	.71 **	.57 **	23	.84 **	.66 **
2	.49 **	.37 **	13	.74 **	.64 **	24	.82 **	.64 **
3	.66 **	.56 **	14	.75 **	.58 **	25	.86 **	.69 **
4	.61 **	.47 **	15	.66 **	.54 **			
5	.56 **	.48 **	16	.71 **	.53 **			
6	.68 **	.61 **	17	.75 **	.59 **			
7	.59 **	.54 **	18	.70 **	.60 **			
8	.71 **	.61 **	19	.74 **	.57 **			
9	.63 **	.52 **	20	.82 **	.66 **			
10	.64 **	.51 **	21	.86 **	.69 **			
11	.62 **	.55 **	22	.83 **	.68 **			

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول 2 أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لجميع عبارات الأداة. كما حُسِبَ معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المحاور ببعضها والدرجة الكلية، وجاءت على النحو التالي.

جدول 3

معاملات الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية

المحور	عضو هيئة التدريس	المقررات الدراسية	الأنشطة الطلابية	الدرجة الكلية
عضو هيئة التدريس	1			
المقررات الدراسية	.61 **	1		
الأنشطة الطلابية	.46 **	.46 **	1	
الدرجة الكلية	.85 **	.80 **	.79 **	1

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05) **دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول 3 أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لمحاور الأداة.

ثبات الأداة

جدول 4

معامل كرونباخ الفا

المحاور	الاتساق الداخلي
عضو هيئة التدريس	0.84
المقررات الدراسية	0.84
الأنشطة الطلابية	0.92
الدرجة الكلية	0.92

يتضح من الجدول 4 أن قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة ككل (0.92)، وهي قيمة مرتفعة، مما يدل أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد جمع البيانات، حُلِّلَتْ باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استُخْدِمَت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول، في حين استُخْدِم اختبار (ت) للإجابة عن السؤال الثاني.

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما مدى تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطلبة؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والجدول التالي يوضح ذلك.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	عضو هيئة التدريس	2.15	.45	متوسطة
2	2	المقررات الدراسية	2.12	.51	متوسطة
3	3	الأنشطة الطلابية	1.85	.66	متوسطة
		الدرجة الكلية	2.06	.43	متوسطة

يتضح من الجدول 5 قيمة المتوسطات الحسابية لمدى تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية، حيث جاء محور عضو هيئة التدريس بالمرتبة الأولى، وحصل على متوسط حسابي بلغ (2.15) وبدرجة متوسطة، يليه محور المقررات الدراسية بمتوسط حسابي بلغ (2.12) وبدرجة متوسطة، بينما جاء محور النشاط الطلابي في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.85) وبدرجة متوسطة، أما الدرجة الكلية لاستجابات أفراد الدراسة حصلت على درجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.06)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الدغمي (2017) والتي توصلت إلى أن دور الجامعات الأردنية في تعزيز التربية القانونية لدى الطلبة جاء بمستوى متوسط، في حين اختلفت مع دراسة عساف (2017أ) والتي توصلت إلى أن دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة القانونية لدى الطالبات جاء بدرجة كبيرة.

ولتفسير النتائج المتعلقة بواقع تطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية، قام الباحث بإعداد الجداول التالية الموضحة لمحاور الاستبانة وعباراتها مفصلة تحت محاورها على النحو التالي.

المحور الأول عضو هيئة التدريس

جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمحور عضو هيئة التدريس مرتبة تنازلياً

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	يبين عضو هيئة التدريس الأضرار المترتبة عند عدم الالتزام بالقانون.	2.35	.67	متوسطة
2	9	يربط عضو هيئة التدريس مفاهيم التربية القانونية بالقيم الإسلامية.	2.30	.69	متوسطة
3	1	يوضح عضو هيئة التدريس أهمية القانون وفائدته للفرد والمجتمع.	2.25	.70	متوسطة

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	4	ينمي عضو هيئة التدريس مهارة حل المشكلات لدى الطلبة حتى يكونوا قادرين على التعامل بشكل صحيح مع أنظمة وقوانين مجتمعهم.	2.20	.69	متوسطة
5	10	يُطبّق عضو هيئة التدريس القوانين بعدل على جميع الطلبة.	2.18	.81	متوسطة
6	8	يسهم عضو هيئة التدريس في رفع وعي الطلبة بحقوقهم وواجباتهم.	2.17	.73	متوسطة
7	3	ينمّي عضو هيئة التدريس مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة حتى يكونوا قادرين على التعامل بشكل صحيح مع أنظمة وقوانين مجتمعهم.	2.15	.70	متوسطة
8	5	يوجه عضو هيئة التدريس الطلبة إلى كيفية القيام بنشاطاتهم المختلفة في إطار القانون.	2.12	.69	متوسطة
8	6	يناقش عضو هيئة التدريس الطلبة فيما يستجد من أنظمة وقوانين في مجتمعهم.	2.12	.74	متوسطة
10	11	يعطي عضو هيئة التدريس لكل طالب نشرة توضح الأنظمة والقوانين التي يجب الالتزام بها في مقرره الدراسي.	2.01	.76	متوسطة
11	7	يُكلّف عضو هيئة التدريس الطلبة بجمع تقارير ونشرات عن تعزيز مفاهيم التربية القانونية.	1.84	.79	متوسطة
		عضو هيئة التدريس	2.15	.45	متوسطة

يتضح من الجدول 6 وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور عضو هيئة التدريس، فقد تراوح المتوسط الحسابي ما بين (2.35 – 1.84)، وهي تقابل درجة متوسطة، مما يعني أن درجة تطبيق عضو هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية للتربية القانونية جاءت بدرجة متوسطة، مما يتضح بأن هناك بعض القصور في دور عضو هيئة التدريس في التربية القانونية، ويمكن تفسير هذه النتائج إلى انشغال عضو هيئة التدريس باستيفاء متطلبات المقررات الدراسية، بالإضافة إلى ضعف وعيهم بأدوارهم التربوية المتعددة عامة والتربية القانونية خاصة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عساف (2017ب) والتي توصلت إلى أن دور المعلمين في تعزيز الوعي القانوني الدولي الإنساني لدى طلبتهم جاء بدرجة متوسطة.

المحور الثاني المقررات الدراسية

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمحور المقررات الدراسية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	5	تُبرِز المقررات الدراسية القيم والتوجهات الإسلامية المتعلقة بأهمية الالتزام بالقانون.	2.26	.73	متوسطة

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	6	تكسب مفردات المقررات الدراسية القدرة على اتخاذ القرارات المتوافقة مع القانون .	2.22	.66	متوسطة
3	1	تتضمن المقررات الدراسية بعض الموضوعات المرتبطة بتعزيز مفاهيم التربية القانونية .	2.16	.72	متوسطة
4	7	تُحدّث مفردات المقررات الدراسية بإضافة ما يستجد من قوانين تم تطبيقها في المجتمع.	2.10	.72	متوسطة
5	3	تتيح مفردات المقررات الدراسية الفرصة لاستكشاف أهمية القانون.	2.05	.73	متوسطة
5	4	تساعد مفردات المقررات الدراسية الطلبة على القيام بأنشطتهم المختلفة في إطار الأنظمة والقوانين .	2.05	.72	متوسطة
7	2	تتضمن أهداف المقررات الدراسية تنمية الوعي القانوني.	2.03	.72	متوسطة
		المقررات الدراسية	2.12	.51	متوسطة

يتضح من الجدول 7 وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور المقررات الدراسية، فقد تراوح المتوسط الحسابي ما بين (2.26 – 2.03)، وهي تقابل درجة متوسطة، مما يعني أن درجة تطبيق المقررات الدراسية بجامعة الحدود الشمالية للتربية القانونية جاءت بدرجة متوسطة، مما يتضح بأن هناك بعض القصور في دور المقررات الدراسية في التربية القانونية، ويمكن تفسير هذه النتائج بضعف التركيز في تضمين المقررات الدراسية (المتمثلة في متطلبات الجامعة التي ركزت عليها هذه الدراسة) لمفاهيم التربية القانونية التي تعمل على زيادة وعي الطلبة القانوني، وقد يعود ذلك إلى حداثة مجال التربية القانونية، بالإضافة إلى ضعف إدراك واضعي مفردات هذه المقررات في الجامعة بأهمية التربية القانونية ومدى الحاجة إليها، وتتفق جزئياً هذه النتيجة مع دراسة السيد (2011) والتي توصلت إلى انخفاض مستوى الاهتمام بالثقافة القانونية في بعض مناهج المرحلة الثانوية العامة.

المحور الثالث الأنشطة الطلابية

جدول 8

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بمحور الأنشطة الطلابية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	يقوم النشاط الطلابي بإصدار نشرات ومطويات حول تعزيز مفاهيم التربية القانونية للطلبة .	1.92	.76	متوسطة
2	1	تقام محاضرات وندوات حول تعزيز مفاهيم التربية القانونية للطلبة .	1.91	.77	متوسطة
3	4	ينظم النشاط الطلابي لقاءات بمتخصصين في	1.86	.83	متوسطة

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	3	القانون. ينظم النشاط الطلابي زيارات طلابية لمؤسسات قانونية في المجتمع .	1.85	.82	متوسطة
5	7	ينظم النشاط الطلابي لقاءات مع الجامعات الأخرى لتبادل الخبرات في التربية القانونية.	1.82	.81	متوسطة
6	5	ينظم النشاط الطلابي مسابقات على مستوى الجامعة حول الأنظمة والتشريعات القانونية .	1.80	.80	متوسطة
7	6	يقوم النشاط الطلابي بإنشاء أندية أو مراكز في الجامعة لتقديم الاستشارات القانونية للطلبة.	1.78	.81	متوسطة
		الأنشطة الطلابية	1.85	.66	متوسطة

يتضح من الجدول 8 وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول عبارات محور النشاط الطلابي، فقد تروح المتوسط الحسابي ما بين (1.92 – 1.78)، وهي تقابل درجة متوسطة، مما يعني أن درجة تطبيق الأنشطة الطلابية بجامعة الحدود الشمالية للتربية القانونية جاءت بدرجة متوسطة، مما يتضح بأن هناك بعض القصور في دور الأنشطة الطلابية في التربية القانونية، ويمكن تفسير هذه النتائج بأنَّ مصممي أنشطة وبرامج النشاط الطلابي يركزون على الأنشطة والبرامج التقليدية، بالإضافة إلى أن قد يكون ضعف علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي يمنع من إقامة بعض الأنشطة التي تعتمد في تفعيلها على مكونات المجتمع الخارجي والتي لها دور كبير في تعزيز التربية القانونية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير الجنس، ومتغير التخصص؟

للإجابة عن هذا السؤال استُخْرِجَت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تطبيق التربية القانونية حسب متغير الجنس، ومتغير التخصص، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية اسْتُخْدِمَ اختبار "ت"، والجداول أدناه توضح ذلك.

أولاً متغير الجنس

جدول 9

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر الجنس على استجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكر	59	2.10	.44	.769	195	.44
أنثى	138	2.04	.43			

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

يلاحظ من الجدول 9 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير الجنس، مما يعني أن هناك إتفاقاً بين وجهة نظر الطلبة الذكور والإناث حول درجة تطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن برامج الجامعة وأنشطتها موجهة لجميع الطلبة ذكوراً وإناثاً على حد سواء، وبنفس نسبة التركيز في شطر الطلاب وشطر الطالبات، وبالتالي من الطبيعي إتفاق وجهة نظرهم حول واقع تطبيق التربية القانونية في جامعتهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدغمي (2017) والتي أظهرت عدم وجود أثر لمتغير الجنس نحو دور الجامعات في تعزيز التربية القانونية.

ثانياً متغير التخصص

جدول 10

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر التخصص على استجابات عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
علمي	95	1.98	.43	-2.538	195	.01
نظري	102	2.13	.42			

يلاحظ من الجدول 10 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a =0.05) بين متوسطات استجابة عينة الدراسة حول مدى تطبيق التربية القانونية تعزى لمتغير التخصص، وجاءت الفروق لصالح التخصص النظري، مما يعني أن الطلبة المتخصصين في التخصص النظري يرون أن درجة تطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية أكبر من الطلبة المتخصصين في التخصص العلمي، وقد يعود ذلك إلى طبيعة تخصص التربية القانونية، حيث إن التخصصات النظرية أكثر ارتباطاً بالقانون والأنظمة من التخصصات العلمية، كما تتضمن التخصصات النظرية بعض الجوانب المتعلقة بالتربية القانونية، فضلاً عن أن الطلبة المتخصصين بالتخصص العلمي اتجاهاتهم نحو المجال القانوني أقل لاختلافه عن طبيعة دراساتهم العلمية التطبيقية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدغمي (2017)، في حين تختلف مع دراسة عساف (2017أ).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

ما التصور المقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية؟

يسعى الباحث من خلال الإجابة عن هذا السؤال إلى تحقيق الهدف الرئيس من الدراسة، وهو الوصول إلى تصور مقترح لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية، وذلك كما يلي:

أولاً خطوات بناء التصور

1. دراسة نتائج بعض الدراسات العربية والأجنبية، وما توصلت له من توصيات ومقترحات، بالإضافة إلى الأطر النظرية ذات العلاقة.
2. دراسة نتائج الدراسة الميدانية في الدراسة الحالية لواقع تطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية.
3. بناء التصور المقترح في صورته المبدئية لتطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية مع مراعاة المنطلقات التي بُنِيَ عليها.
4. تحكيم التصور المبدئي المقترح من قبل تسعة من المتخصصين في أصول التربية والقانون.
5. اعتماد التصور المقترح في صورته النهائية لتطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية.

ثانياً أهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى تفعيل تطبيق التربية القانونية بجامعة الحدود الشمالية، لزيادة الوعي القانوني لدى طلبتها من خلال إكسابه المعارف والقيم والمهارات القانونية.

ثالثاً منطلقات التصور

هناك مجموعة من المنطلقات التي اعتمد عليها هذا التصور، وتتمثل في الآتي:

1. وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث أكدت على أهمية التعليم العالي في إعداد الأفراد وتأهيلهم فكرياً، وهذا بدوره يضع على عاتق الجامعات إعداد طلابها فكرياً وخاصة فيما يتعلق بزيادة وعيهم القانوني.
2. الخطة الاستراتيجية لجامعة الحدود الشمالية، حيث أكدت على مبادئ وأهداف أساسية من ضمنها المسؤولية تجاه المجتمع وتحقيق تطلعاته، وهذا يتطلب إعداد برامج تعزز التربية القانونية لدى الطلبة لتحقق احتياجات المجتمع في ظل المتغيرات المعاصرة.
3. رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، حيث كان من ضمن أهدافها هو بناء مجتمع حيوي لدى أفراده القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي، وكذلك بناء الشخصية.
4. خطة التنمية العاشرة (2015-2019)، حيث أكدت على أهمية دور الجامعات في تحقيق حاجات المجتمع ومتطلباته.
5. نتائج بعض الدراسات العربية والأجنبية، ونتائج الدراسة الميدانية في الدراسة الحالية، والتي أكدت على أهمية دور الجامعات في تعزيز التربية القانونية لدى الطلبة.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

رابعاً مبررات التصور المقترح

هناك مجموعة من المبررات التي دعت إلى تقديم هذا التصور، وتتمثل في النقاط التالية:

1. الحاجة إلى تعزيز التربية القانونية من خلال رفع الوعي القانوني لدى الطالب الجامعي، ليستطيع معرفة حقوقه وواجباته، ويؤدي دوره في المجتمع بفاعلية.
2. توجيه نظر القادة وراسمي السياسات التعليمية في جامعة الحدود الشمالية إلى الاهتمام بتعزيز التربية القانونية، للتأكيد عليها عند بناء الخطط والبرامج والأنشطة.
3. التغيرات المجتمعية والثقافية في المجتمع السعودي، والتي استوجبت سن العديد من القوانين والأنظمة الحديثة لضبط المجتمع، حيث يلزم معرفة هذه القوانين والأنظمة والوعي بمضامينها.
4. الأهمية المحلية والإقليمية والدولية لمجال القانون، فجميع الدول لديها أنظمة وقوانين، يتطلب معرفتها والإلمام بمبادئها وطريقة التعامل معها، ولا سيما نحن نعيش في عصر العولمة والذي يؤكد على عدم وجود حواجز فاصلة بين الدول في جميع المجالات.
5. ضرورة تنمية شخصية الطالب الجامعي قبل تخرجه وانخراطه بالعمل وبالمجتمع الخارجي، حيث يتطلب تنمية شخصيته في جميع جوانبها وخاصة فيما يتعلق برفع وعيه القانوني، ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه.

خامساً ملامح التصور المقترح

يمكن تقسيم ملامح هذا التصور إلى ثلاثة محاور والتي تمثل العناصر الرئيسة في الجامعات، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول عضو هيئة التدريس

ينبغي على عضو هيئة التدريس القيام بمجموعة من الأدوار والتي تعمل على تعزيز التربية القانونية، وذلك على النحو التالي:

1. توضيح أهمية القانون وفائدته للفرد والمجتمع خلال المحاضرات.
2. أن يبين للطلبة الأضرار المترتبة عند عدم الالتزام بالقانون.
3. تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات لدى الطلبة حتى يكونوا قادرين على التعامل بشكل صحيح مع أنظمة وقوانين مجتمعهم.
4. توجيه الطلبة إلى كيفية القيام بنشاطاتهم المختلفة في إطار القانون.
5. مناقشة الطلبة فيما يستجد من أنظمة وقوانين في مجتمعهم.
6. تكليف الطلبة بجمع تقارير ونشرات عن تعزيز مفاهيم التربية القانونية.
7. المساهمة في رفع وعي الطلبة بحقوقهم وواجباتهم.

8. ربط مفاهيم التربية القانونية بالقيم الإسلامية.
9. تطبيق القوانين بعدل على جميع الطلبة.
10. إعطاء نشرة توضح الأنظمة والقوانين التي يجب الالتزام بها في مقرره الدراسي لجميع الطلبة.

المحور الثاني المقررات الدراسية

يقترح هذا التصور تعزيز التربية القانونية من خلال استهداف والتركيز على مقررات متطلبات الجامعة وهي مقررات يقوم بدراستها جميع الطلبة الملتحقين بالجامعة بمختلف التخصصات، حيث يجب مراعاة النقاط التالية:

1. أن تتضمن بعض الموضوعات المرتبطة بتعزيز مفاهيم التربية القانونية.
2. أن تتضمن أهدافها تنمية الوعي القانوني.
3. أن تتيح مفرداتها الفرصة لاستكشاف أهمية القانون.
4. أن تساعد مفرداتها الطلبة على القيام بأنشطتهم المختلفة في إطار الأنظمة والقوانين.
5. أن تُبرِز القيم والتوجهات الإسلامية المتعلقة بأهمية الالتزام بالقانون.
6. أن تكسب مفرداتها القدرة على اتخاذ القرارات المتوافقة مع القانون.
7. أن تُحدّث بإضافة ما يستجد من قوانين طُبِّقَتْ في المجتمع.

المحور الثالث النشاط الطلابي

تمثل الأنشطة الطلابية جانباً مهماً لتعزيز التربية القانونية، نظراً لأهميتها في إكساب الطلبة المعارف والمهارات والقيم القانونية، الأمر الذي يتطلب تفعيل دورها من خلال ما يلي:

1. إقامة محاضرات وندوات حول تعزيز مفاهيم التربية القانونية للطلبة.
2. تنظيم زيارات طلابية لمؤسسات قانونية في المجتمع.
3. إصدار نشرات ومطويات حول تعزيز مفاهيم التربية القانونية للطلبة.
4. تنظيم لقاءات بمتخصصين في القانون.
5. إنشاء أندية أو مراكز في الجامعة لتقديم الاستشارات القانونية للطلبة.
6. تنظيم مسابقات على مستوى الجامعة حول الأنظمة والتشريعات القانونية.
7. تنظيم لقاءات مع الجامعات الأخرى لتبادل الخبرات في التربية القانونية.

سادساً متطلبات تطبيق التصور المقترح

لتطبيق هذا التصور ينبغي أخذ الاعتبار للمتطلبات التالية:

1. نشر ثقافة القانون في البيئة الجامعية، وأهميته للطلبة في هذه المرحلة.

المجلة الدولية للأبحاث التربوية - جامعة الإمارات العربية المتحدة
المجلد (44) العدد (3) أكتوبر 2020

2. إقامة برامج تدريبية حول تعزيز التربية القانونية للطلبة موجهة لأعضاء هيئة التدريس.
3. تزويد أعضاء هيئة التدريس بالكتب والدراسات العلمية المتعلقة بتعزيز التربية القانونية.
4. العمل على إبراز الأنشطة المتعلقة بتعزيز التربية القانونية عن طريق الإعلانات.
5. الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بالقانون في مجالات تعزيز التربية القانونية بالجامعة.
6. تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع القانونية.
7. مراجعة وتحديث مقررات متطلبات الجامعة الدراسية لتضمينها موضوعات تتعلق بتعزيز التربية القانونية.
8. ضرورة توفير الدعم المالي من الجامعة؛ لتنفيذ أنشطة وبرامج تعزيز التربية القانونية.
9. تجهيز البنية التحتية في الجامعة لإقامة الأنشطة والفعاليات المتعلقة بتعزيز التربية القانونية.

سابعاً معوقات تطبيق التصور المقترح

قد يواجه هذا التصور عدداً من المعوقات، يمكن الإشارة لأهمها وهي كالتالي:

1. ضعف اهتمام بعض المسؤولين وأصحاب القرار وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو عدم قناعتهم بجدوى تطبيق التربية القانونية.
2. الاعتقاد الخاطئ عند بعض أعضاء هيئة التدريس أن دوره يقتصر على تنمية الجانب المعرفي فقط لدى الطلبة من خلال تدريسهم المقررات الدراسية، وليس له علاقة بتنمية جوانب أخرى كتعزيز التربية القانونية للطلبة.
3. ضعف الدعم المالي اللازم لإقامة جميع البرامج والأنشطة المتعلقة بتعزيز التربية القانونية.
4. ضعف البنية التحتية في الجامعة، حيث ضعف التجهيزات والإمكانيات يعيق إقامة الأنشطة والبرامج المتعلقة بتعزيز التربية القانونية.
5. عدم تحديث مقررات متطلب الجامعة الدراسية، بشكل يساير المستجدات والتغيرات المجتمعية في المجتمع السعودي.
6. عزوف الطلبة عن المشاركة بالأنشطة الطلابية التي تعمل على تعزيز التربية القانونية.
7. عدم وجود وقت كافٍ عند أعضاء هيئة التدريس لتعزيز التربية القانونية للطلبة بسبب انشغالهم بالعبء التدريسي والاختبارات وغيرها.
8. ضعف معرفة بعض أعضاء هيئة التدريس بالأنظمة والقوانين التي تُسن من قبل الدولة في المجتمع السعودي استجابة للتغيرات المجتمعية.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

1. الأخذ بالتصور الذي اقترحته هذه الدراسة؛ لتطبيق التربية القانونية في جامعة الحدود الشمالية.
2. إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة حول تعزيز التربية القانونية للطلبة.
3. تحديث مقررات متطلبات الجامعة الدراسية بحيث تتضمن موضوعات حول تعزيز التربية القانونية للطلبة.
4. تفعيل الأنشطة الطلابية المتعلقة بتعزيز التربية القانونية للطلبة من خلال إقامة فعاليات متنوعة.

تضارب المصالح

أفاد الباحث بعدم وجود تضارب في المصالح فيما يتعلق بالبحث، والملكيّة الفكريّة، ونشر هذا البحث.

المراجع

أولاً المراجع العربية

الأحمد، محمد; وعبدالله، ياسر (2012). دور التربية القانونية في ترسيخ ثقافة اللاعنف دراسة في علم الاجتماع القانوني، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، 1، 1-41.

الأغا، عبدالمعطي (2014). التربية القانونية كمدخل من مداخل تطوير منهج الدراسات الاجتماعية، *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية- مصر*، (57)، 207-193.

جيدوري، صابر ;والعنزي عمير ;والرويلي، سعود (2006). *التربية العامة*، الرياض، مكتبة الرشد.

الحرون، منى (2013). الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة: دراسة تحليلة للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، *دراسات عربية في التربية وعلم النفس- السعودية*، 4(37)، 258-305.

الحلوة، طرفة (2014). المهارات الحياتية لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء التحديات المعاصرة، *مجلة العلوم التربوية-مصر*، 22 (3)، 179-218.

الخميسي، السيد (2005). *الضبط الاجتماعي من منظور تربوي*، الرياض، مكتبة الرشد.

الدغمي، حنان (2017). *دور الجامعات في تعزيز مفاهيم التربية القانونية وانعكاسها على العنف الجامعي من وجهة نظر الطلبة وأساتذة الدراسات الاجتماعية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك.

السيد، محمد (2011). واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانوية العامة، *مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر (معهد الدراسات التربوية- جامعة القاهرة – مصر)*، 381- 371.

عبداللطيف، إيمان ومعوض، صلاح الدين ومجاهد، محمد (2016). الوعي القانوني لدى المعلمين: دراسة تحليلية، *دراسات تربوية واجتماعية- مصر*، *22* (3)، 487- 522.

عساف، محمود(2017 أ). دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لدى طالباتها وسبل تطويره، *المؤتمر العلمي الدولي: المرأة الفلسطينية بناء وأدوار في ظل التحديات- الجامعة الإسلامية بفلسطين*، 1، 579-628.

عساف، محمود (2017ب). دور معلمي المدارس الحكومية بالمحافظات الجنوبية لفلسطين في تعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى طلبتهم وسبل تفعيله، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات-فلسطين*، 7(3)، 137-180 http://dx.doi.org/10.12816/0042740

العويسي، رجب (2011). *الوعي القانوني للمعلمين*، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي.

الفالح، سليمان (2003). *الضبط الاجتماعي مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له*، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

القريشي، غني (2011). *الضبط الاجتماعي*، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (2016). *رؤية المملكة العربية السعودية* 2030، الرياض، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، مجموعة الأنظمة السعودية، مُسترجع من الرابط: https://www.boe.gov.sa/MainLaws.aspx?lang=ar في 15/ 1/ 2019.

ثانياً المراجع الأجنبية

Abdullatif, I., Moawad, S. & Mujahid, M. (2016). Legal awareness among teachers: an analytical study (In Arabic). *Educational and Social Studies - Egypt*, *22* (3), 487-522.

Agha, A. (2014). Legal education as an entrance to the development of the social studies curriculum (In Arabic). *Journal of the Educational Association for Social Studies - Egypt*, 57, 207-193.

Al-Ahmad, M. & Abdullah, Y. (2012). The role of legal education in establishing a culture of nonviolence: A study in legal sociology (In Arabic). *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences*, 1, 41-1.

Al-Deghmi, H. (2017). *The role of universities in promoting legal education concepts and their reflection on university violence from the viewpoint of students and professors of social Studies*. Unpublished PhD Thesis, College of Education, Yarmouk University.

Al-Falih, S. (2003). *Social control, its concept, dimensions and determining factors*, copyright reserved to the author.

Al-Haroun, M. (2013). Legal culture among university students: An analytical study of legislation regulating university life (In Arabic). *Arab Studies in Education and Psychology- Saudi Arabia*, *4* (37), 305-258.

Al-helwa, T. (2014). Life skills among students of Princess Noura bint Abdulrahman University in light of contemporary challenges. (In Arabic). *Journal of Educational Sciences - Egypt*, *22* (3), 218-179.

Al-Khamisi, A. (2005). *Social control from an educational perspective*, Riyadh, Al-Rashed Library.

Al-Owaisi, R. (2011). *Legal awareness for teachers*, United Arab Emirates, University Book House.

Al-Quraishi, G. (2011). *Social control*. Amman, Safaa House for Publishing and Distribution.

Al-Sayed, M. (2011). The status of legal culture in the curricula of the general secondary level (In Arabic). *Conference of the January 25 Revolution and the Future of Education in Egypt (Institute of Educational Studies - Cairo University - Egypt),* 381-371

Arwiyah, M. & Machfiroh, R. (2014). Analysis of legal awareness of the dormitory student (cased study on 1st-year students at the University of X). *Multidisciplinary Studies*, 1, 352-356.

Assaf, M. (2017 a). The role of Palestinian universities in promoting legal knowledge of rights for their students and ways to develop it (In Arabic). *International Scientific Conference: Palestinian Women Building and Roles in Light of Challenges - The Islamic University of Palestine*, 1, 628-579. http://dx.doi.org/10.12816/0042740

Assaf, M. (2017 b). The role of public school teachers in the southern governorates of Palestine in promoting awareness of international humanitarian law among their students and ways to activate it (In Arabic). *Palestine University Journal for Research and Studies - Palestine*, *7* (3), 180-137.

Council of Economic and Development Affairs (2016). *Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030* (In Arabic). Riyadh, Council of Economic and Development Affairs.

David, B. (2014). Legal education – a social necessity. *Euromentor, 5*(3), 77-83.

He, Y. & Pan, G. (2016). Study on the path of enhancing students' legal awareness and faith in ideological and political theory course. Paper presented at the Second International Conference on Economy, Management and Education Technology, Chongqing, China. http://dx.doi.org/10.2991/icemet-16.2016.330

https://www.boe.gov.sa/MainLaws.aspx?lang=ar on 15/1/2019.

Jidouri, S., Al-Anzi, A. & Al-Rwaili, S. (2006). *General Education*, Riyadh, Al-Rushd Library.

Kadirovna, A. (2013). Pedagogical conditions for forming legal culture of Kazakhstan students. *World Applied Sciences Journal*, *22* (3), 415-419. http://dx.doi.org/10.5829/idosi.wasj.2013.22.03.2983

Moswela, B. (2008). Knowledge of the educational law: An imperative to the teacher's practice. *International Journal of Lifelong Education*, *27*(1), 93-105. http://dx.doi.org/10.1080/02601370701803633

The Council of Experts in the Council of Ministers, Saudi Airlines Group. Retrieved from the link: https://www.boe.gov.sa/MainLaws.aspx?lang=ar in 15 /1 /2019.